وان اريد به معنى الحق فاللازم ممنوع وقد نبه ارسطو على
ذلك حيث قال فى اثولوجيا ما يفهم منه ان علم المبادى
اجل من ان يوصف بالصدق وانما هو الحق يعنى انه
الواقع لا المطابق للواقع ولئن اريد به معنى آخر لا بد
من بيانه حتى ننظر فيه واما الرد على الجواب المذكور
بان كون الحكم غير موصوف بالصدق ولا بالكذب يخالف
العرف العام والخاص فمردود بان العرف فى العلم الانفعالى
لا الحضورى واما قول المعترض وكذا وصف العلم
فمدفوع بان يقال انهم ما قالوا ان الوجود الذهنى الاول
منحصر فى الحصول فى العقل الفعال بل قالوا انه يعم
الحصول فيه والحصول فى النفس الناطقة وقواها على ما
اشرنا اليه فى اول الرسالة ومن غفل عن هذا تعسف
فى الجواب وعدل عن منهج الصواب حيث قال ارتسام
الجزئى فى العقل على وجه كلى كاف فى المطابقة لا يقال
ما ذكر فيما سبق من ان الوجود الذهنى حصول لا بطريق
القيام مخصوص بالوجود فى المجردات فعلى تقدير عموم
الوجود الذهنى للحصول فى القوى البدنية لا ينقطع عرق الشبهة المذكورة
فيما سبق

بيان ان الوجود فى الذهن لا يقوم به لعوق ملك الشبهة فى
الحصول فى القوى سالما عن الاندفاع بذلك البيان لانا نقول
ليس المذكور فيما سبق مخصوصا بالوجود فى المجرد بل يعم الوجود
فى القوى البدنية ايضا لانه اذا ثبت فى بعض افراده
انه بدون القيام بالمظهر لزم ان يكون فى سائر ايضا
كذلك ضرورة انه مقولة واحدة وقد مر الاشارة الى هذا
فيما تقدم فافهم وثبت ولا تتبع الاهواء والمزلة والاوهام المضلة
وثالثها اى ثالث المقدمات ان صدق
القضية الموجبة يقتضى وجود الموضوع فيما نسب اليه الحكم من
الخارج والذهن اعنى ان كانت القضية خارجية لا بد
فى صدقها من وجود موضوعها فى الخارج ولئن كانت ذهنية
لا بد فى صدقها من وجود موضوعها فى الذهن بخلاف القضية
السالبة فان صدقها لا يقتضى وجود الموضوع فيما نسب اليه
الحكم من احد المظهرين المذكورين وذلك لان صدق الحكم
ايجابيا كان او سلبيا على ما مر فى المقدمة الثانية بمطابقته
لما فى نفس الامر بان يتحقق فيه متعلقه من وقوع النسبة الحكمية
ولا وقوعها ومتعلق الحكم الايجابى وقوع النسبة المذكورة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1